التحرير المصرفي وتحديات النظام المصرفي الجزائري

غرزي سليمة بن وسعد زينة

أستاذة مساعدة الرتبة "أ" أستاذة مساعدة الرتبة "أ"

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

الملخص:

شهد القطاع المصرفي على مستوى العالم جملة من التطورات المتواصلة والسريعة والتغيرات المتلاحقة تمثلت أساسا في التحرير المالي، والذي أدى إلى تنامي دور المؤسسات المصرفية والمالية، وظهور كم هائل ومتنوع من الخدمات المصرفية التي تقدمها، والمجالات الاقتصادية التي تمولها، وما ساعدها في الوصول إلى ذلك الاستخدام المتزايد للتقنيات المصرفية الحديثة. والجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية شهدت إصلاحات تدريجية وجذرية لنظامها المصرفي، وكان الغرض من هذه الإصلاحات هو مواكبة ومواجهة تحديات التحرير المصرفي، إلا أن ما لمسناه هو أننا لم نتوصل إلى تحقيق استراتيجيات واضحة لعمل البنوك، حيث يبقى التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماج البنكي مجرد حبر على ورق، وهذا نتيجة لهيمنة البنوك العامة على القطاع المصرفي، الذي ساهم في ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية، وانعدام البنوك الخاصة.

الكلمات المفتاحية: التحرير المصرفي، الإصلاح المصرفي، بازل، الاندماج المصرفي.

Summary:

The banking sector has known a sum of Fas and successive developing processes in the world consisting of financial liberalization which led to a growing role of the baking and financial institutions and to the appearance of great and variant sum of available banking services and financed economic fields, this result was achieved because of progressive use of new banking technologies.

As all developing countries, Algeria has known gradual and total reforms of its banking model to face banking liberalization challenges, but all statements confirm that we have not realized clear strategies of banks function yet, because of the non-practical adoption of Universal banks and the banking merger as result of the public banks dominance versus private ones.

Key Words: Banking liberalization, baking reform, Basel, banking merger.

المقدمة:

لقد شهد العالم عدت تحولات وتطورات في البيئة الاقتصادية ابتداء من إنشاء المؤسسات الدولية، ومنذ بداية سبعينيات القرض الماضي أثرت هذه التطورات بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ولهذا توجهت معظم دول العالم إلى إقامة إصلاحات جذرية في اقتصادياتها لمواجهة المنافسة العالمية الشديدة. كما أدت التكتلات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية إلى ظهور مصطلح جديد هو العولمة خاصة العولمة المالية التي عملت على تحرير الأسواق المالية من القيود المفروضة عليها، التي أدت إلى تغيرات واضحة في القطاع المصرفي الذي بدوره تم تحريره من كل القيود الإدارية من رفع كفاءة البنوك لمواجهة المنافسة. كما كان إلزاما على الجزائر أن تساير التطورات الاقتصادية لهذا باشرت بإعادة هيكلة الاقتصاد بداية بالإصلاحات النقدية سنة 1990بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 لرفع كفاءة ودعم التنافسية الجهاز المصرفي، وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي: **ما هي أهم التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري لوضع آليات واستراتيجيات مواجهة التحرير المصرفي؟**

أهمية البحث: جاءت هذه الدراسة من أجل التركيز على ظاهرة التحرير المصرفي، والتي انتشرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، محاولين تسليط الضوء على أهم الإصلاحات النقدية في الجزائر، وعلى تحديات الجهاز المصرفي الجزائري، واستراتيجيات مواجهة التحرير المصرفي.

هدف البحث: إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والتحرير المصرفي؛
2. التعرف على أهم الإصلاحات المتبعة في الجهاز المصرفي الجزائري لمواجهة تحديات التحرير المصرفي.

منهجية البحث: ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق لأهم الإصلاحات النقدية في الجهاز المصرفي الجزائري، مع التركيز أساسا على آليات واستراتيجيات مواجهة التحرير المصرفي، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتحرير المصرفي

المحور الثاني: أهم الإصلاحات النقدية في الجزائر

المحور الثالث: التحديات والاستراتيجيات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري.

المحور الأول: الإطار النظري للتحرير المصرفي

من خلال هذا المحور سنحاول التعرف على أهم الأفكار المتعلقة بالإطار النظري للتحرير المصرفي، هذا الأخير انتشر بصفة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وخاصة خلال العقدين الأخيرين من الزمن، وقبل التطرق للتحرير المصرفي لابد أن نقدم ولو فكرة موجزة عن التحرير المالي.

1. **تعريف التحرير المالي:**

يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي؛

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للسياسة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي[1].

كما يتضمن المفهوم الشامل للتحرير المالي ما يلي:

أ- **التحرير المالي الداخلي** (المحلي)**:** ويشمل في إعطاء البنوك المركزية والمؤسسات الاستقلالية التامة وحرية إدارة أنشطتها المالية بإلغاء كل القيود والضوابط المفروضة على العمل المصرفي، وهذا من خلال:

- تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع؛
- التخلي عن سياسة توجيه الائتمان؛
- فتح المجال المنافسة المصرفية أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

ب- **التحرير المالي الخارجي:** بتحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات: أي العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتدفقات رأس المال، حيث يعتبر تحرير تدفق رأس المال أحد جوانب تحرير القطاع المالي،

[1]- غالم عبد الله:" **العولمة المالية والأنظمة المصرفية الجزائرية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص140

والذي يعني حرية تحويل التدفقات النقدية والمالية العابرة لحدود البلد والخارجة منه في إطار التكامل المالي والاقتصادي العالمي[2].

تتحدد شروط التحرير المالي في مايلي :

حسب Fry 1997 أن التجربة الدولية تشير إلى خمسة شروط ضرورية من أجل إنجاح عملية التحرير المالي وهي[3]:

- وجود نظام إشرافي الحذر و الإشراف على البنوك التجارية؛
- درجة استقرار الأسعار
- نظام جبائي يضمن الدين العام و يسمح بتخفيض الضغط التضخمي؛
- تعظيم ربح (الفائدة) بالإعتماد على الكفاءة في البنوك التجارية؛
- نظام جبائي الذي لايخضع لمقاييس تتميز بتضمين على نشاط الوساطة المالية.[4]

2. تعريف التحرير المصرفي:

_ يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التحرير المالي ويعتبر أحد عناصره الرئيسية، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درج القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة؛

_ كما يمكن القول إنه مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير النظام المصرفي وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشراف قوي.

كما تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء الجدية لقوى السوق في العمل، عن طريق تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود قصوى

---

[2]– شذا جمال خطيب:" **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص31.

[3]– Fry M J: "In **Favor Of Financial Liberalization**"; the Economic Journal, Vol.107, N°442, May; 1997; P 759.

[4]– باري أيشينجرين ومايكل موسى: "**صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال**"، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر1998، ص 21.

له، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها، بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.

3. أهداف ودوافع التحرير المصرفي:

أ- الأهداف: يمكن تلخيصها كما يلي:

- تعبئة الإدخار المحلي الذي يسمح بتمويل الاقتصاد من أجل الرفع في معدلات الاستثمار؛
- امكانية الوصول لسعر فائدة الذي يسمح بتوازن الطلب و العرض على القرض؛
- خلق علاقة بين السوق المالي المحلي و الأجنبي من أجل جلب القروض الأساسية لتمويل الإستثمار[5]؛

و الهدف الرئيسي من هذه السياسة هي رفع معدلات الفائدة الحقيقية و تساوي معدلات الفائدة المدينة و الدائنة في ظل المنافسة التامة.

ب- الدوافع :

- ضرورة تحديث القطاع المصرفي من أجل تكييفه و التطورات الحاصلة في الأدوات المالية و أسواق رؤوس الأموال •،فقد شهدت العمليات المالية بدء من الثمانينات تطورا كبيرا خاصة بعد تحرير حركة رؤوس الأموال ، وظهور تكنولوجيا بنكية جديدة و ابتكارات مالية مستحدثة قادتها أسواق المال الأمريكية؛
- تختلف أولويات الدول من خلال ما تستهدفه من التحرير المصرفي وفق ظروف المرحلة التي تمر بها، فقد تسعى دولة معينة أساسا من التحرير المالي إلى استقطاب رؤوس الأموال، بينما تسعى دولة أخرى إلى نقل المعرفة التقنية و الخبرات ، وأخرى إلى اختراق أسواق جديدة أو تطوير و تعميق السوق المحلي ، لكن القاسم المشترك بين جميع هذه الأولويات من التحرير المالي يزكي روح المنافسة في القطاع المالي و بالتالي زيادة الكفاءة في أنشطة الوحدات العاملة في هذا القطاع ، ومن ناحية أخرى فإن أهمية

5- عبد الغاني حريري، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2006-2007 ص 38

• أجريت دراسة دولية شملت 102 أزمة مالية ل 20 بلدا خلال العقدين الماضيين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات هي تلك التي شهدت تحريرا واسعا في أسواقها المالية ومؤسساتها المصرفية، والتي أدت بدورها إلى أزمة العملات نظرا للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة مع المشاكل التي تواجه وميزان المدفوعات

تحرير المؤسسات و أسواق المال تكمن في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المتوفرة من خلال توظيفها في مشروعات و منتجات منتجة و تدر عوائد مجزية و بالتالي تنمية وتطوير الإقتصاد؛

- جعل القطاع المالي أكثر مرونة وفعالية و أمانا وابتكارا بما يكفل الحفاظ على تنافسيته، فالتحرير عموما يؤدي إلى زيادة التنافس في المحيط المالي و تقوية فاعلية الوحدات الوساطة في تعبئة المدخرات؛
- توفير العديد ممن المنتجات و الأدوات التي بإمكانها أن تسد الثغرات الناجمة عن عجز بالتمويل، و بالتالي إضفاء الاستقرار على تنفيذ السياسات المالية و النقدية و البرامج الانمائية؛[6]
- تطبيق السياسات المنافسة في مختلف المجالات الاقتصادية من أجل إزالة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الكليين، الذي يعتمد على الاستقرار التام للأسعار الذي يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية؛
- معالجة الاختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني من أجل تعزيز مقومات النمو الإقتصادي و تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية [7].

4. شروط نجاح التحرير المصرفي:

من بين الشروط الأساسية لإنجاح عملية التحرير المصرفي كما يلي:

أ- استقرار الإقتصاد الكلي:

من أهم الركائز لاستقرار الإقتصاد الكلي هو استقرار المستوى العام للأسعار(وجود معدل تضخم نخفض) و عجز طفيف في الميزانية، منخفض لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد مما يعرقل النمو لاقتصادي ويساهم في إضعاف النظام المصرفي وبالتالي التأثير على التحرير المصرفي[8] .

ب- توافر المعلومات و التنسيق بينهما:

إن التنسيق بين المعلومات يعتمد على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة و درجة المخاطرة من جهة، و معدل الفائدة و الأرباح المتوقعة من جهة أخرى،حيث يرى مؤيدو التحرير المالي أن المشروعات الأكبر

---

[6]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، ص 35.

[7]- طرشي محمد، **متطلبات تحرير الخدمات المصرفية في ظل التحرير المالي** أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-2012-2013 ص ص22-23

[8]- بن بوزيان محمد شكوري سيدي محمد:" **التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي** " -دراسة حالة الجزائر- ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، (2005/2004)، بشار ص ص (01-02).

مخاطرة في حالة زيادة معدلات الفائدة هي الأكبر عائدا والعكس صحيح. وإن عدم التنسيق بين المعلومات ينطوي على صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة، ويرفع كلفة الحصول على المعلومات، والتي تعرض الأسواق المالية للإخفاق، ولهذا أصحت الدراسات الحديثة للتحرير المالي تدعو إلى ضرورة تبني الإفصاح والشفافية في كافة؛

ت- الإشراف المصرفي الحذر:

إن الإشرا ف الحذر يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الإنحرافات و المحافظة على انضباط السوق وتفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية[9]؛

ث- التدرج في عملية التحرير المالي:

أثبت الدراسات أن التدرج في تطبيق عملية التحرير المالي يؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي و الحفاذ على استقرارا المتغيرات الإقتصادية، لذا فإن تطبيق سياسة التحرير المالي يجب أن يبدأ من المستوى المحلي بقطاعييه الحقيقي و المالي، ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي.[10]

المحور الثاني: أهم الإصلاحات النقدية في الجهاز المصرفي الجزائري

إن الدراسات السابقة للنظام المصرفي الجزائري في فترة ما قبل التسعينات، قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم وأداء هذا النظام، وقد دفع هذا الأمر السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي، هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية، ولقد عرف إصلاح النظام المصرفي الجزائري تدرجا ليصل إلى صورته الراهنة، وهذا جاء تكيفا مع الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني.

---

[9]- بريش عبد القادر **التحرير المصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006 ص42.

انظر إلى: سمير محمود ناصر:" **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي**"، دار الفرق، سوريا، الطبعة الأولى، 2005، ص 68.

[10]- أنظر إلى: رمزي زكي:" **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية**"، دار الخلدونية الجزائر، العدد الثاني،2000 ، ص ص (36-50).

1. النظرة الجديدة وإصلاح عام 1990:

على الرغم من صدور قانون 86 –12 القرض و البنك الذي تضمن إصلاحات جذرية على وظائف البنوك و إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي ، إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بهذا القانون و التي كان من المفروض أن تجسد تنظيم جديد لتمويل الاقتصاد من خلال المخطط الوطني للقرض لم يتم تطبيقها، إلا أن نشر هذا القانون الأساسي سجل تأخرا كبيرا ،والنتيجة كانت أن القانون البنكي 86–12 لم يعد يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 و التي أحدت تغيرا جذريا سياسيا و اقتصاديا[11] ، و قانون 1988 المعدل و المتمم له. تبين أن مع هذا الوضع الاقتصادي يحتاج إلى نص قانوني جديد لهذا جاء قانون 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990 ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وشمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول القطاع المصرفي وتنظيمه، وبهذا يوفر تيسيرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية، وكانت أهداف هذا القانون كما يلي[12]:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني وإنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة)؛
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

[11] –غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 148.

[12] _ طاهر لطرش: " **تقنيات البنوك** «، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص196.

الجدول (01): الإجراءات المتعلقة بتحرير سوق النقد والقرض

الإجراءات	السنة
إلغاء سقف المديونية البنكية، ووضع سقف لهامش البنك يصل 5%	1994
إنشاء معدل احتياطي إجباري ب 3% على الودائع، احتياطات تعويضية تصل إلى 11%	1994
مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	1994–1996
وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك المحلية	1994
فتح قطاع التأمين للمستثمرين الخواص.	1994
اعتماد أسعار فائدة حقيقية موجبة على أساس اتجاه معدل التضخم المقدر للثلاثي الرابع 1995	1995
إلغاء القيود على هامش أسعار الفائدة.	1995
تطوير السوق النقدية من خلال:	
• وضع نظام المزايدة على قروض البنك المركزي.	1995
• وضع نظام المزايدة على أذونات الخزينة1995 .	1995
• إدخال عمليات السوق المفتوحة.	1996
تطبيق معدل كفاية رأس مال البنوك بمقدار 4% مع رفعه إلى 8% سنة 1999 حسب معيار بنك التسويات الدولية.	1995
تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
التحضير لإنشاء سوق مالية من خلال: • إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق المالية)البورصة) • إنشاء شركة تسير بورصة القيم.	1996–1998
إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي. • إدخال نظام لتمويل السكن . • تطبيق معدل لتحويل الودائع إلى حساب الادخار لتكوين قروض السكن.	1997
وضع نظام لتأمين الودائع.	1997
التحضير لإنشاء برنامج تحديث نظام الدفع بمساعدة البنك العالمي1998 .	1998

المصدر: مدني بن شهرة:" **الإصلاح الاقتصادية وسياسة التشغيل**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، 2009، **ص** ص (145–146).

بعدها جاء الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90/10، والذي يعتبر أول تعديل ل قانون90/10، حيث مس الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون، بعدما تبين عدم فعالية بنك الجزائر في تحقيق عدة أهداف مسطرة، والتي دامت عشرية كاملة، فإن رئيس الجمهورية قام بإحداث بعض التعديلات الضرورية في قانون النقد والقرض90 /10 عن طريق إصدار الأمر 01/01، حيث قام بالفصل بين:

- مجلس إدارة بنك الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر في حدود المنصوص عليها في القانون؛
- مجلس النقد والقرض: مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة[13].

2. التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03:

لقد جاء هذا النص في ظروف كان يتخبط فيها الجهاز المصرفي بضعف كبير في الأداء خاصة بعد فضيحة المتعلقة بإفلاس بنك الخلفية والبنك التجاري والصناعي، والذي يبن بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، وكانت هذه التعديلات تهدف إلى عدة أهداف منها:

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:
  - إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية؛
  - تمويل إعادة الأعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلد؛
  - إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
  - تأمين مالي أحسن للبلد؛
  - اعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
  - تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:[14]
- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

---

[13]- بطاهر علي،" **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (2005-2006)، ص49

[14] - زيدان محمد:" **دور التسويق في القطاع المصرفي**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005 ص 233 .

- توسيع صلاحيات المجلس، الذي يخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولادخار الموظفين؛
- العمل على وضع منتجات مالية جذابة ،وهذا يسمح باحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف المجهودات اتجاه أسواق البورصات الأجنبية؛
- إقامة بيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
- ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة " تبييض الاموال" ؛
- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللساحة المالية والادخار العمومي ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبي المخالفات؛
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة البنك؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لأرس المال البنك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة[15].

15. عجة الجيلالي:" **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض**"، مجلة اقتصاديات شمال. أفريقيا، الشلف، العدد الرابع 2006 ، ص321 .

الجدول رقم (:02) أهم القوانين الصادرة في المجال المصرفي بعد قانون11 –03

القانون	تاريخ الصدور	مضمونه
01–04	04 مارس 2004	الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر
02–04	04 مارس 2004	شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر
03–04	04 مارس 2004	ضمان الودائع المصرفية، حيث تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية تقدر ب 1% من إجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية ذلك بهدف تعويض المودعين في حالة عدم الحصول على ودائع
51–06	20 فيفري 2006	عملية توريق القروض الرهنية حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة للتفاوض والى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية.
01–08	20 حانفي 2008	ترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها والتي يشارك فيها كل من البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر
01-09	17 فيفري2009	حسابات العملة الصعبة الخاصة بأشخاص طبيعيين من جنسية أجنبية المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنوية غير المقيمين، يسمح بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى بنك وسيط معتمد
51–09	26 ماي 2009	القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية
04–09	23يوليو 2009	مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

المصدر : بنك الجزائر

3. الإصلاح الصادر في الأمر رقم10 –04: تم إصدار ال أمر 10–04 الصادر في 26 أوت2010 ، ليعدل ويتمم الأمر رقم 11 –03 المؤرخ في 26 أوت2003 ، ومن أهم الإصلاحات التي جاء بها[16]:

[16]– الأمر 10–04 المؤرخ في 26 أوت2010 ، الجريدة الرسمية العدد50 ، الصادرة في 01 سبتمبر 1- 2010

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار، باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويراقب توزيع القرض وتنظيم السيولة، وضبط سوق الصرف والتأكد من صلابة النظام المصرفي وسلامته؛
- يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع؛
- يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك المؤسسات المالية؛
- تلزم البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة، بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة داخلي ناجح يهدف إلى التأكد من: التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال للموارد، والسير الحسن للمسارات الداخلية، التي تساعد على المحافظة على مبالغها، وتضمن شفافية العمليات المصرفية، وصحة المعلومات المالية؛
- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزيات المخاطر وتزويدها بالمعلومات المتعلقة بأسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، ومبالغ القروض الغير مسددة؛
- تتكون اللجنة المصرفية من:

المحافظ رئيسا وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي؛

قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛

ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين وممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

المحور الثالث: التحديات المصرفية في ظل التحرير المصرفي

لقد عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور، وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز المصرفي و لتحقيق الإصلاحات والتي لعبت دورا بارزا في تطويره، وجعله يتماشى مع متطلبات العصر.(•)

1. مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع متطبيات اتفاقية بازل:

كل الإصلاحات و التعديلات المصرفية التي قامت بها الجزائر منذ إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 من أجل التكيف مع متطلبات لجنة بازل (•) و التقيد بمعاييرها و بدأ العمل بتطبيق نسبة معدل الكفاية الحدية لرأس المال منذ سنة 1999 حيث بلغت النسبة 8% ، و مع التعديلات المصرفية التي أحدثت سنة 2003 فإن البنوك الجزائرية تبنت نسبة ملاءة تجاوزت 8% ، مثل البنك الوطني الجزائري بلغت هذه النسبة بـ 10,12 سنة 1997 ووصلت 16% سنة 2006[17].

وفي هذا الإطار تشكل رؤوس الأموال البنوك عنصر مهم في تحقيق نسبة ملاءة كافية و هذا ما ينقص البنوك الجزائرية حيث حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 2 مليار دج من خلال التنظيم رقم 04-01 الصادر سنة 2004، و قد سجل بنك التنمية المحلية حد أدنى لرأس المال بالنسبة للبنوك العامة الجزائرية بـ 13.39 مليار دج من بين ست بنوك التالية (بنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة

(•)- إثر ظهور موجة التحرر المالي و المصرفي في العالم و خاصة مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، و معظمها كان ناجما عن سياسات التحرير المالي و المصرفي.

(••)-لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة ،و ذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ،و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ،من بين توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات. هي أصدرت لجنة بازل العاملة في إطار بنك التسويات الدولية (BIS) الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة المتعلقة بكفاية رأس مال المصارف ،و التي أصبحت تعرف في العالم باتفاقية بازل 2(Basel2) ،والتي تهدف إلى الاستمرار في تعزيز أمان و وسلامة النظام المالي؛ الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛ تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر فالاتفاقية الثانية من اتفاق بازل-2 لكفاية رأس المال الشغل الشاغل لرجال المصارف والرقابة والإشراف حول العالم في الوقت الحاضر، فهو يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد بالنسبة لصناعة المصرفية, مع العلم بأن التحديات التي يطرحها لا تقل شأناً عن الفرص التي توجدها اتفاقيات بازل التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

[17]- فايزة لعراف،"**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة**" ،دار الجامعة الجديدة، الجزائر ،2 ، ص ص(185-186).

و التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط) ، حيث بلغ الحجم الإجمالي لرأس مال البنوك العمومية الجزائرية بـ 124.79 مليار دج أي ما يعادل 1,66 مليار دولار أمريكي وهو مبلغ ضعيف نسبيا ، وهذا ما يحد من نشاط البنوك العمومية على الصعيد العالمي ولا يساعدها على مواجهة المنافسة الكبيرة التي تفرضها البنوك العالمية[18] .

2. استراتيجيات البنوك الجزائرية لمواكبة التحرير المصرفي:

رغم كل التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ضمن العولمة المالية من خلال عصرنة القطاع المصرفي من تطور وسائل الدفع واستخدام تكنولوجيا عالية، يجب على المشرفين على البنوك الجزائرية إتباع استراتيجيات ملائمة للتكيف مع التحديات العالمية لرفع كفاءة عمل البنوك لمواجهة المنافسة العالمية ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

أ- **الاتجاه نحو البنوك الشاملة:**

- تعد الصيرفة الشاملة تنظيم حديث اعتمدته البنوك في تحرير النظام المصرفي والمالي من القيود التنظيمية والتشريعية.
- تعرف على أنها: "تلك المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها، وبصفة عامة يمكن القول بأنها البنوك التي لم تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول فأصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم وتحصل على الأموال من مصادر متعددة، وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونجد أن قانون النقد والقرض90 –10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة، وهذا من خلال المادتان110–116 اللتان تسمحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل، إلا أن الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض، في مقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات مصرفية يمكن ممارستها في ظل صيغة البنك الشامل.كما نسجل إلى جانب ذلك الفصل الواضح بين نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بسبب ضعف التعامل بالأدوات المالية

[18]– بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 151

الاستثمارية طويلة الأجل، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف سوق الأوراق المالية، مما يقيد روح الإبداع والتطوير للنشاط المصرفي على المستوى المحلي ويحرم بالتالي إمكانية الاستفادة من ما يتيحه تنويع النشاط المصرفي والمالي الممارس من طرف مؤسسات مصرفية أو مالية على حد سواء[19].

ب- الإدماج المصرفي:

- يمكن تعريف الاندماج المصرفي، بأنه تحرك نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر، لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج[20].
- لم تحدث أي حالة اندماج مصرفي بالجزائر، يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها ،أو بين البنوك العمومية والبنوك الوطنية سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائري يسمح فقط للأجانب تملك% 49 فقط من أسهم البنوك الجزائرية حسب قانون المالية لسنة 2010 ،وهو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة و فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA،حيث فشل مشروع التوأمة والخوصصة الجزئية لهذا البنك بعدما أشرف بنك الإخوة" لازار "الفرنسي بإجراء تقييم لـ CPAإلا أن بنك" سوسيتي جنرال"تراجع عن الأمر وطالب بتملك أكثر من % 49 من هذا البنك.ولعل القرار المتخذ من طرف وزارة المالية في جوان 2005 ،والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من 51% من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة والشراكة وهي القرض الشعبي الجزائري CPA، و بنك التنمية المحلية BDL، الفلاحة والتنمية المحلية BADR، كان من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية، أو فيما بين البنوك الجزائرية.وبالتالي لتشجيع عمليات الاندماج المصرفي، وتحقيق النتائج المرغوبة على الدولة ضبط عملية الاندماج، وتدعيم أسس الرقابة والإشراف، كما يتطلب الأمر منح حوافز لتشجيع عمليات الاندماج سواء كانت حوافز ضريبية وغيرها[21].

---

[19]- بورمة هشام، ص80-81

[20]- محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 ،ص35

[21]- بورمة هشام ، مرجع سابق ص 85- 86

ت- خصخصة البنوك:

هي قيام الدولة بتحويل ملكية المصارف جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بهدف تطوير قطاع الأعمال و نموه و إدارته من خلال آليات السوق و فتح أسواق جديدة محليا و خارجيا أمام الخدمات المقدمة[22] . مع التسعينات بدأ مفهوم الخوصصة يتوسع ليشمل البنوك، وقد عرفت محافظ البنوك العمومية عمليات تطهير وإعادة رسملة خلال الفترة1997 – 2001من أجل التخلص من الديون المشكوك فيها،والتمكن من تطبيق معايير السلامة) نسبة الملاءة(،وبالتالي كلفت عملية التطهير والرسملة أكثر من 1200 مليار دينار من أجل وضع البنوك في موقع يتجاوب مع أي عرض للشراكة، وهو بمثابة تحضير أولي للخوصصة. وفي إطار وضع برنامج خوصصة البنوك على أرض الواقع، اتخذ قرار بخوصصة بنك التنمية المحلية عام 1997 ،لأنه كان يسجل نتائج سلبية من جهة، ومن جهة ثانية اعتبار التنازل عن عدد من الفروع يمكن أن يشكل عامل جذب للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة لفتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، يدخل ضمن حيز آخر حيث يعد هذا البنك أكثر جاهزية واستعداد للخوصصة بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءة فيه، إضافة إلى تحقيق نتائج إيجابية، لكن بعد مرور سنتين على مشروع فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري CPA أعلن وزير المالية كريم جودي عن توقيف مسار فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري سنة 2008 ،وهو إجراء احترازي اتخذته السلطات الجزائرية لحماية السوق في ظل الأزمة العالمية، مشيرا إلى أن العديد من البنوك المرشحة لفتح رأسمال هذه المؤسسة البنكية تضررت من أزمة القروض الرهنية[23] .

ث- الصيرفة الإلكترونية:

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية بين المصارف الجزائرية، وتحسين الخدمة المصرفية إلى جانب زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية على مستوى هذه المصارف، تم إنشاء شركة ذات أسهم ما بين المصارف الثمانية الوطنية (بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للادخار والتوفير، القرض الشعبي الجزائري ،الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي) عام 1995 ،تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، كما قامت شركة SATIM عام 1997 بإعداد شبكة نقدية الكترونية

[22]–غالم عبد الله، مرجع سابق، ص244

[23]– فاطمة بوسالم، مرجع سابق ص217

بين المصارف في الجزائر ،لا تغطي هذه الشبكة إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي أصبح بإمكان المصارف الأجنبية والمحلية تقديم خدمة سحب الأموال باستعمال الموزع الآلي. إلا أن إقبال الجمهور على خدمة السحب الفوري لازال ضعيفا، وهذا راجع لجملة من الأسباب يبررها الزبائن لنفورهم من استخدام الموزع الآلي للنقود، ويرجع البعض منها إلى الثقافة السائدة في المجتمع خلال نفس السنة، وفي مجال الخدمات المصرفية الالكترونية تم عقد اتفاق شراكة ما بين المجموعة الفرنسية **Diagram-Edi** الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: **Magact MultiMedia Engineering Soft**, ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني **Cerist** لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت ب"الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية-E **banking service AEBS Algérien**، وقد تميزت سنة 2006 بإطلاق عدد من المشاريع في إطار عصرنة القطاع المصرفي". طرح حوالي 460000 بطاقة بنكية من طرف البنوك وبريد الجزائر، وتم إحصاء 886 موزع أوتوماتيكي للأوراق النقدية مقابل 325 عام 2005[24].

الخاتمة:

إن التطورات الاقتصادية الحاصلة جراء الانفتاح على الأسواق المالية العالمية الذي استدعى تحرير القطاع المصرفي الذي يعد القلب النابض للاقتصاد كان مفروضا على الدول من بينها الجزائر التي قامت بإعادة هيكلة الاقتصاد بداية من الإصلاح 1990 بإصدار قانون النقد و القرض 90-10الذي تلتها عدة تعديلات في هذا القانون ، الذي يعد إقرارا لاتفاقية بازل، و تحرير الخدمات المصرفية بعصرنة القطاع و إدخال تكنولوجيا و التوسع في العمليات المالية و المصرفية الإلكترونية، ولمواجهة هذه التحديات لابد من رفع كفاءة الجهاز و التنويع في أنشطة البنوك بتبني البنوك الشاملة و التوجه نحو الاندماج البنكي و الاعتماد على البنوك الخاصة المحلية أو الأجنبية و الصيرفة الإلكترونية لرفع من تنافسية الجهاز المصرفي تجاه المنافسة العالمية الشديدة، و لهذا يتلخص بحثنا هذا في النتائج التالية:

[24]– بلعايش ميادة بن اسماعين:" **حياة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**"، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر ديسمبر جامعة محمد خيضر بسكرة،2014 ، ص ص (76-80).

1. رغم كل الإصلاحات والتعديلات التي أقيمت على الجهاز المصرفي، إلا أننا لم نتوصل إلى تحقيق استراتيجيات واضحة لعمل البنوك، حيث يبقى التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماج البنكي مجرد حبر على ورق؛
2. هيمنة البنوك العامة على القطاع المصرفي، الذي ساهم في ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية، وانعدام البنوك الخاصة؛
3. ضعف في رأس مال البنوك الذي يعيق الالتزام باتفاقية بازل الثانية.

الاقتراحات:

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد الاقتراحات التالية

- على الجهاز المصرفي الجزائري الالتزام بتطبيق معايير اتفاقية بازل الأولى والثانية وحتى الثالثة إن أمكن ذلك لتعزيز سلامة الجهاز من الأزمات والمخاطر الناجمة عن هروب رؤوس الأموال، وكذلك تأسيس لجنة مصرفية تسهر على الرقابة والإشراف القوي للبنوك.
- إعادة هيكلة البنوك والرفع من رأس مالها بإصدار إصلاحات جديدة والتطبيق الفعلي في الاعتماد على البنوك الشاملة والاندماج المصرفي.
- زيادة الاستثمار البنوك الجزائرية في التكنولوجيا المصرفية التي تساعد على تطور الخدمات المالية و المصرفية و تطوير و سائل الدفع، و إنشاء بنوك الكترونية، و دعم تحرير الخدمات المصرفية، و زيادة تنافسية البنوك الجزائرية.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص بتخفيض العراقيل.

قائمة المراجع :

1. Fry M J (1997), "**In Favor Of Financial Liberalization**"; The Economic Journal,Vol.107, N°442,May; P 759.
2. إبراهيم بورنان، عبد القادر شارف،"**البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي**"مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة ورقلة.
3. الأمر 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ،الجريدة الرسمية، العدد 50 ،الصادرة في 01 سبتمبر 2010 .
4. باري أيشينجرين ومايكل موسى: "**صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال** " ،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر 1998.
5. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تحرير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2005–2006

6. بطاهر علي:" **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**" ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005–2006 .

7. بلعايش ميادة بن اسماعين:" **حياة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**"، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر ديسمبر جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014

8. شذا جمال خطيب:" **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**"، دار مجدلاوي، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

9. زيدان محمد:" **دور التسويق في القطاع المصرفي**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، **2005**

10. طرشي محمد،" **متطلبات تحرير الخدمات المصرفية في ظل التحرير المالي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–2012–2013

11. عبد الرزاق سلام:" **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة–تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2011–2012 .

12. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، مصر.

13. عجة الجيلالي:" **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض**"، مجلة اقتصاديات شمال .أفريقيا، الشلف، العدد الرابع2006 .

14. غالم عبد الله:" **العولمة المالية والأنظمة المصرفية الجزائرية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

15. فايزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر2 .

16. محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2007

17. مدني بن شهرة:" **الإصلاح الاقتصادية وسياسة التشغيل**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، **2009**.